



التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

د. منير مباركية

قسم العلوم السياسية. جامعة عنابة. الجزائر

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في طبيعة وحدود المساهمات التي يمكن أن يقدمها التعاون اللامركزي لدفع وإنجاح التوجه الجزائري نحو تكريس وترقية الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال ضبط المفهومين وتوضيح العلاقة المجردة بينهما، وتحديد مبررات التعامل اللامركزي مع قضية إشراك المواطن في الشأن المحلي، والمزايا التي يقدمها هذا الشكل من التعاون، وانتهاء بتحليل السياق المحلي الجزائري وتحديد التأثيرات التي يحدثها على فعالية المبادرات اللامركزية في هذا المجال. وتظهر نتائج الدراسة تعدد وتمييز مساهمات هذا الشكل من التعاون على الصعيد الدولي، ومحدوديتها في ظل السياق المحلي الحالي في الجزائر، على أن هذا الأخير أخذ في التطور لصالح تقليل العوامل المقيدة، وتكريس ما من شأنه تعظيم المكاسب المنتظرة من التعاون اللامركزي في هذا المجال، وفي مجالات أخرى عديدة.

الكلمات المفتاحية:

التعاون اللامركزي، الديمقراطية التشاركية، الحكامة المحلية، الجزائر

Résumé:

La présente étude explore la nature et les limites des contributions qui peut fournir la coopération décentralisée afin d'encourager l'orientation de l'Algérie vers la consécration et la promotion de la démocratie participative. Elle est méthodiquement adoptée sur la logique suivante: la définition des deux concepts et la clarification de la relation abstraite entre eux, et des raisons de l'action décentralisée envers la question de la participation des citoyens aux affaires locales, ainsi que les avantages que procure ce genre de Coopération. Cette étude conclue par l'analyse du contexte national algérien, et la détermination des effets qu'il provoque sur l'efficacité des initiatives décentralisées dans ce domaine. Les résultats de l'étude font apparaître la multiplicité et la singularité des contributions de cette forme de coopération au niveau international, et ses limites dans le contexte local actuel en Algérie, mais, ils montrent aussi que ce contexte étant dans une phase d'évolution qui connaît de moins en moins des facteurs contraignants, et de consécration de tout ce qui peut rendre plus important les acquis attendus dans ce domaine et dans multiples autres domaines .

Mots-clés:

Coopération Décentralisée, Démocratie Participative, Gouvernance Locale, Algérie

_____ التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري
توطئة:

السلطات المركزية والجماعات المحلية لتنشيط التنمية المحلية وتكريس الديمقراطية التشاركية.

وبالتأكيد على المساهمات التي يمكن أن يقدمها التعاون اللامركزي في مجال الديمقراطية التشاركية، وبالنظر إلى التعقيدات الكثيرة للسياق المحلي الجزائري، تحاول هذه الدراسة استكشاف طبيعة وحدود تلك المساهمة من خلال تقديم إجابة على التساؤل المركزي التالي: أي مساهمة يمكن أن يقدمها التعاون اللامركزي (الدولي والمحلي) في مجال تكريس الديمقراطية التشاركية وما هي حدود تلك المساهمة في السياق المحلي الجزائري؟

منهجية الدراسة:

ومن أجل استكشاف طبيعة وحدود تلك المساهمات، تُبنى هذه الدراسة على التصوّر المنهجي التالي: معرفة طبيعة وحدود المساهمة التي يمكن أن يقدمها شكل من أشكال التعاون التنموي الدولي في مجال ما، وفي دولة ما، يقتضي تحديد العلاقات المفهومية والعملية بينه وبين مجاله، وتحليلها لاستخراج المشتركات البنيوية المفهومية وكذلك تصوّر الممارسات والروابط القائمة أو المحتملة فيما بينها، ثم تتبّع التطبيق الفعلي لصور العلاقات والمساهمات المكتشفة على المستوى الدولي عبر تحديد الأطر المؤسسية لهذا التعاون وتحليل برامجه ومبادراته العملية، لنعمد في الأخير إلى تحليل السياق الوطني للدولة المعنية، والتعرّف على العوامل التي يمكن أن تدعم أو تحد من مساهمات هذا الشكل من التعاون وكيف تحدث أثرها في الواقع.

وعلى أساس المنهجية المذكورة، تتوزّع مادة هذه الدراسة على خمسة محاور: المحور الأول عبارة عن محطة مفاهيمية تتناول بالتعريف والضبط مفهوم التعاون اللامركزي والديمقراطية التشاركية، ومقارباتهما في السياق الجزائري؛ المحور الثاني يُحلّل ويشرح العلاقة بينهما، ويُفسّر التحول نحو التعامل

حتى وهو ما يزال مفهوما "مجهولا أو مُبهما" لدى الكثيرين، فإن "التعاون اللامركزي" كشكل من التعاون المحلي والدولي ينتشر بسرعة، ويأخذ حيزا متزايدا في علاقات التعاون على السّاحة العالمية تماشيا مع الأدوار المتعاظمة والمتزايدة التي تأخذها الجماعات والحكومات المحلية، وكذلك بقية الفاعلين والأعوان اللامركزيين، في عملية التنمية وتسيير مختلف أشكال الديناميكيات المحليّة.

ومع تطوّر أساليب ونوعية مساهمات هذا الشكل من التعاون، وتوسّع مجالات اهتمامه لتغطي غالبية الصلاحيات والديناميكيات التي ترافق الفاعلين اللامركزيين، بما فيها جهود تكريس الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطن على المستوى المحلي، فإن الدول والهيئات المحلية باتت أكثر استعدادا وميلا للانخراط في مبادراته وتعظيم الاستفادة منه في هذا المجال. وهذا التوجّه هو الذي يشكل موضوعا لهذه الدراسة التي تتطرق له في سياقه الدولي، وسياقه المحلي في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

لأسباب ودوافع عديدة، تتّجه السلطات الجزائرية، في السنوات الأخيرة، شيئا فشيئا نحو مزيد من الانفتاح على المواطن وإشراكه في القرارات والسياسات التنموية "المحلية"، مسترشدة بمفهوم "الديمقراطية التشاركية"، والمفاهيم والمقاربات والممارسات المرتبطة به.

ويترافق ذلك مع الاستمرار، ولو بشكل تدريجي ومُحتشم، في تكريس اللامركزية وتوسيع صلاحيات وإمكانيات الجماعات المحلية وإعادة تنظيمها، والانفتاح أكثر على المساعدة وأشكال التعاون الدولي، بما فيها التعاون اللامركزي، والاعتراف بالمساهمات التي يمكن أن يقدمها هذا الأخير لإنجاح مساعي

_____ التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

ولهذا نجد عددا كبيرا من التعريفات المقترحة، لا يتسع المجال هنا لذكرها والتفصيل فيها.¹ لذلك سنكتفي بالإشارة إلى أهم العناصر التعريفية المشتركة التي يمكن التأسيس عليها لبناء تعريف إجرائي للتعاون اللامركزي "الدولي"، والتي تتمثل في:

- قيام علاقة تعاون تنموي بين طرفين على الأقل من دول مختلفة، والتي قد تأخذ أشكالا عديدة؛
 - الطبيعة اللامركزية لأطراف علاقة التعاون والتي قد تختلف من حيث العدد والمستوى والتنظيم من دولة لأخرى بناء على نظام التقسيم الإداري والسياسي المعتمد؛
 - التأطير القانوني لعلاقة التعاون والذي قد يأتي على شكل اتفاقية، أو بروتوكول...
- بناء على العناصر السابقة، ولغرض هذه الدراسة، يمكن تعريف التعاون اللامركزي "الدولي" على أنه: "شكل، حديث نسبيا، من التعاون التنموي يُطرح كمكمل للمساعدة التنموية، ويتمثل في علاقات التعاون والشراكة التي تنشأ بين الفاعلين اللامركزيين (الجماعات أو السلطات الإقليمية وجمعياتها ومجالسها وتنظيماتها) من دول مختلفة، والتي تؤطر في الغالب باتفاقية".

¹ - عن الدراسات المفهومية ومحاولات تعريف التعاون اللامركزي، أنظر على سبيل المثال الأعمال التالية:

Pierre Hafteck, "An introduction to Decentralized Cooperation: definitions, origins and conceptual mapping", **Public Administration and Development**, Volume 23, Issue 4 (Jully 2003), pp: 333-345; Emilie Faruya et Nahuel Oddone, « La coopération décentralisée: faut-il partir des définitions ou des actions ? », **Travaux de recherche en Paradiplomatie**, Année 3, Numéro spécial (Novembre 2014), pp : 13-15 ; Octavi de la Varga Mas, «Quelle Définition pour La Coopération Décentralisée? Origines, Approches et Enjeux», **Travaux de recherche en Paradiplomatie**, Année 3, Numéro spécial (Novembre 2014), pp: 07-12.

اللامركزي مع موضوع الديمقراطية التشاركية؛ المحور الثالث يوضح كيف يشكل التعاون اللامركزي آلية لنشر وتكريس الديمقراطية التشاركية وتجاربها وممارساتها الجيدة ومزايا التعاون اللامركزي في هذا المجال مقارنة بالمبادرات الحكومية المركزية؛ المحور الرابع يستعرض الإطار المؤسسي للتعاون اللامركزي في مجال الديمقراطية التشاركية الناشط على عدة مستويات وفضاءات جغرافية ذات تأثير محتمل على الحالة الجزائرية؛ وأخيرا المحور الخامس الذي خُصص للتوجّه الجزائري لتكريس الديمقراطية التشاركية وتأثيرات السياق المحلي على المساهمات الممكنة للتعاون اللامركزي في المجال المذكور.

أولا. التعاون اللامركزي والديمقراطية التشاركية: محطة مفاهيمية

عندما يتعلق الأمر بمحاولات الربط بين مفاهيم أو ديناميكيات جديدة أو معقدة، على غرار كل من التعاون اللامركزي والديمقراطية التشاركية، يكون من الضروري المرور بدراسة دلالاتها ومضامينها المفاهيمية، حتى تكون أكثر تأسيسا وأقرب إلى الاستيعاب.

1. مفهوم التعاون اللامركزي:

من حيث الدلالة اللغوية العامة، يُفهم من عبارة "التعاون اللامركزي" (Decentralized Cooperation) قيام علاقات تعاون بين فاعلين لامركزيين. وهذه الدلالة غير كافية، وليست من الدقة لتعكس جُل الممارسات التي يغطيها هذا المفهوم اليوم.

أمّا من الناحية الاصطلاحية، فقد تعددت وتنوعت محاولات ومقاربات تعريف هذا المفهوم، بل إن غالبية الدول والجهات المعنية تضع له تعريفا "قانونيا" مُحددا وخاصا بها لضبط ممارساته والتحكم بها.

التعاون اللامركزي وتكرس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

تعريف يقترب كثيرا أو يتطابق مع التعريف الفرنسي التقليدي والضيق للتعاون اللامركزي.

وقد عرف هذا الشكل من التعاون في الجزائر، على الرغم من تواضعه، تطورات متسارعة في السنوات الأخيرة من حيث تضاعف عدد مبادراته (خاصة التوأمة)، كما شرعت الجزائر في بناء مقاربة متكاملة له، ودعم تأطيره القانوني والتنظيمي... وذلك من أجل أن تنهض الجماعات المحلية الجزائرية (لوحدها أو مع الشركاء الوطنيين والدوليين) بالأدوار التي ستسند إليها في مجال التنمية المحلية، وعديد القضايا الأخرى التي يمتلك فيها ميزة نسبية مقارنة بالتعاون التقليدي (الحكومي/المركزي).

2. مفهوم الديمقراطية التشاركية:

يغطي مفهوم الديمقراطية التشاركية جملة واسعة من الممارسات والتجارب، لذلك تنوعت واختلفت محاولات تعريفها، لتتدرج من التعريف النظري العام، إلى التعريفات التفصيلية الإمبريقية التي تحاول توضيح تفاصيل العملية وخصوصياتها وأهدافها.

فعلى سبيل التمثيل والتذكير، تعرّف "الديمقراطية التشاركية" على أنها «العملية التي تركز على المشاركة الواسعة للمواطنين في توجه وعمل النظام السياسي»⁵، كما تعرّف أيضا بأنها: «مُحصّلة الممارسات والإجراءات والتدابير التي تفتح أمام المواطنين طرقا للوصول إلى عمليات صنع قرارات السلطات العامة، من أجل شرعنة أفضل للخيارات

وتأتي علاقات هذا التعاون على شكل توأمة وشراكات وبرامج ومشاريع تعاونية متعددة، وتمس مجالات وقضايا وتحديات مختلفة على المستوى المحلي، وتُشرك عديد الفاعلين التنمويين المحليين في تنفيذ تلك المشاريع خاصة: منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص، الجامعات، مراكز البحث، المرافق الخدماتية والفنية المختلفة... وحتى الأفراد.

هذا الشكل من علاقات التعاون، على الرغم من أنه قد يبدو مجهولا لدى الكثيرين، إلا أنه منتشر على نطاق واسع عالميا، ويشغل حيزا كبيرا ومتزايدا من العلاقات الدولية التعاونية في وقتنا الحاضر، وقد حظي باعتراف واسع بأدواره ومساهماته التنموية في عديد الجوانب، وأصبح أكثر احترافية وارتباطا بشبكات ممأسسة، مع وصول واسع إلى الدّول النامية... ومع تزايد ملحوظ في مُخصّصاته المالية.²

وفي السياق الجزائري، "تكامل" المقاربات المتباينة للمفهوم (سياسيا وقانونيا وعمليا)³ لتقترب من التعريف الإجرائي المقدم هنا، إذ يشير الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية الجزائرية إلى "التعاون اللامركزي" باعتباره يتجسد من خلال: "سلسلة من اتفاقات التعاون أو الشراكة الموقعة بين جماعاتنا المحلية ومختلف الجماعات المحلية الدولية"⁴ وهو

² - Silvia Ciacchi, *The Partnership with Local Authorities in Responding to Humanitarian Crisis: The case of Lebanon* (Oxfam Italia, September 2014), p. 14.

³ تشير خلاصة دراسة أعدّها الباحث حول "المقاربة الجزائرية للتعاون اللامركزي الدولي"، وهي في طريقها إلى النشر حاليا، إلى بعض التباينات بين المقاربات السياسية والقانونية والممارسة الواقعية للتعاون اللامركزي الجزائري - الدولي؛ حيث يتبنى الخطاب السياسي مقاربة واسعة، وتضع الأطر القانونية قيودا متنوعة على هذا التعاون رغم اعترافها المحتشم به، فيما تكاد الممارسة الواقعية تحصره في علاقات "التوأمة" ذات الطابع الرمزي.

⁴ - "التعاون اللامركزي في وزارة الداخلية والجماعات المحلية"، موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية، (تصفح بتاريخ: 22 مارس 2013)، متاح على الرابط:

<http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmlItem.aspx?html=6&cs=5&lng=ar>

⁵ - A.A. Adegboye, "Consolidating Participatory Democracy in Africa: The Challenges and the Way Forward", *European Scientific Journal*, vol.9, No.2 (January 2013), p. 244.

التعاون اللامركزي وتكرس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري
السياسية وتحسين نوعية القرارات العامة وزيادة مستوى فعاليتها⁶.

والجزائر ليست بمعزل عن هذا الاتجاه، إذ أن التوجّه الجزائري الرسمي نحو إشراك المواطن في الشأن المحلي، بات أكثر تأكيداً في السنوات الأخيرة، وبدأ يأخذ طريقه نحو التأسيس والتجسيد من خلال دسرة هذه الممارسة، والاعتراف بها على مستوى مختلف القوانين المؤطرة للفاعلين المحليين واللامركزيين (البلدية والولاية والجمعيات)، وقرب الانتهاء من إعداد قانون خاص بتأطير هذه الممارسة.

ثانياً. الديمقراطية التشاركية كموضوع للتعاون اللامركزي:

ظلت الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطن موضوعاً للتعاون الدولي "المركزي" منذ عقود، ولكن هذا التعاون ما لبث أن بدأ يترك مساحة وهامشاً أوسع للتعاون اللامركزي الذي يكمله، بل ويتميز عنه في جوانب عديدة في هذا المجال. هذا التطور يجعلنا نتساءل: ما الذي يجعل من الديمقراطية التشاركية موضوعاً للتعاون اللامركزي المحلي والدولي؟

تُظهر خلاصة دراساتنا للتعاون اللامركزي ومواضيعه وقضاياها، أن هذا الشكل من التعاون، ورغم اتساع نطاق مجالاته وقضاياها، إلا أنه يركّز أساساً على القضايا التي تدخل ضمن صلاحيات الجماعات المحلية والإقليمية، والقضايا ذات الطبيعة أو ذات الأبعاد: المحلي، الجهوي، الجوّاري، الفني. وهي الأبعاد التي تفسّر اعتماد المقاربة اللامركزية للتعاون في مجال الديمقراطية التشاركية.

من حيث ضرورة كونها من ضمن صلاحيات ومجالات اهتمام الجماعات المحلية والإقليمية، فإن الديمقراطية التشاركية كذلك في غالبية دول العالم، بما فيها الجزائر أين ينص الدستور الجزائري والقوانين المؤطرة للجماعات المحلية والإقليمية (البلدية والولاية) صراحة على ذلك.

وبشكل عام، ولأغراض هذه الدراسة، يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية على أنها "شكل من الأشكال المبتكرة للديمقراطية، وأسلوب لاتخاذ القرارات، أين يتم فيه إشراك ما أمكن من المواطنين (أفراداً أو جماعات أو منظمات مدنية)، وبشكل دائم وفعال، في رسم وتنفيذ القرارات والسياسات العمومية وتجسيدها وتقييمها، عن طريق مجموعة من الإجراءات والممارسات، المؤطرة قانونياً ومؤسسياً".

وللديمقراطية التشاركية عدة آليات وتقنيات (الاستشارة، التشاور، تقديم العرائض، الاستفتاء الشعبي، جلسات الاستماع العامة، لجان المواطنين، الحملات العامة، الميزانية التشاركية، التخطيط التشاركي، التسيير التشاركي...)، وتتم على عدّة مستويات حسب درجة إشراكها للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني. ويعرف هذا الشكل من الديمقراطية تطوراً مستمراً وابتكاراً وتجديداً متتالياً حسب البيئة التي يطبق فيها.

الديمقراطية التشاركية اليوم، مُعترف بها دولياً على نطاق واسع، وتشكل مكوناً وبعداً رئيسياً لغالبية المفاهيم التي تؤطر مختلف أبعاد الحياة العامة (على مستوى الخطاب أو الواقع) في وقتنا الحالي (الديمقراطية المحلية، الحكم الراشد، الحكم المحلي، الحوكمة المحلية، اللامركزية، التسيير العمومي الجديد، الحكومة الإلكترونية، الحكومة المفتوحة...)، وتشكل الدعاية لها ونشرها والتحفيز على تبنيها جدول أعمال ثابت لمختلف المنظمات الدولية (بمختلف أصنافها وتعدد مجالات عملها)، وكذلك لعدد كبير من

⁶ - Martina Trettel (et autres), *Innovation démocratique et démocratie participative dans la région alpine: rapport comparatif* (Bolzano: Eurac Research, 2017), p. 05.

_____ التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

بحكم كونهم مستوى الحكم الأقرب إلى المواطنين، والإطار الأنسب لمشاركتهم.¹⁰

- **البُعد الجهوي:** ليس للديمقراطية التشاركية صبغة واحدة موحدة، وإنما هي عملية سياقية تتأثر باختلاف الواقع والثقافة السياسية حتى بين أقاليم ومناطق الدولة الواحدة. وبالتالي لا يمكن إرساءها وتكريسها عبر مقارنة فوقية وسياسة وطنية مقولبة وموحدة من السلطات المركزية، وإنما عبر مبادرات لامركزية تراعي خصوصية وسياق كل وحدة أو جماعة أو مجموعة من الوحدات المتشابهة.

- **البُعد الفني:** الديمقراطية التشاركية من المواضيع عالية الحساسية السياسية، ومع ذلك فهي أيضا لا تخل من أبعاد فنية وتقنية. إذ أن العمليات التشاركية ليست مسألة بسيطة، بل هي في غاية التعقيد، وتحتاج إلى هندستها والتعامل مع جوانبها الفنية والتقنية العديدة، حتى لا تستحيل عبثا بيروقراطيا إضافيا مفرغا من المحتوى، وتساهم في تعطيل إدارة التنمية.

وهنا تأتي أهمية الاستعانة بالخبرة الفنية والتجربة التي تتوفر لدى الشركاء اللامركزيين الدوليين الذين سبق لهم خوض التجربة، أو دعمها لدى جهات أخرى. وهذه الخبرة تقدم عبر مبادرات التعاون اللامركزي المختلفة التي غالبا ما تتضمن المساعدة الفنية.

- **البُعد الجوّاري:** الديمقراطية التشاركية تتعلق بالمشاركة المباشرة والدائمة للمواطن ومنظماته المدنية في عمليات صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات والسياسات في محيطه القريب والجوّاري. ولهذا كانت

أما من حيث توفر مجموعة الخصائص المذكورة في القضية محل التعاون اللامركزي، فهي بدورها متوفرة في قضية الديمقراطية التشاركية مثلما توضّحه العناصر التالية:

- **البُعد المحلي:** رغم أن تكريس المشاركة قد يكون أيضا على المستوى الوطني المركزي، مثل المشاركة في صوغ التشريعات والقوانين على مستوى البرلمان، بل إنه قد يكون أيضا على مستوى ما فوق وطني مثلما يحدث في الاتحاد الأوروبي (في إطار مساعي تكريس مواطنة أوروبية)، إلا أن الديمقراطية التشاركية غالبا ما تنطلق من المستوى المحلي، أي على مستوى قاعدة التنظيم السياسي والإداري للدول والكيانات السياسية ما فوق الدولية.

عندما يتعلق الأمر بغرسها وتطبيقها فعليا، غالبية التجارب الديمقراطية تمت على المستوى المحلي وعادة ما تكون بحكومة محلية أو مقاطعة معينة ضمن مدينة،⁷ لذلك فإن الديمقراطية التشاركية تعتبر اليوم بُعدا من أبعاد "الديمقراطية المحلية" إلى جانب "الديمقراطية التمثيلية"، كما أنّها تشكل مكونا مركزيا "للحكومة المحلية".⁸

كما أنّ رغبة المواطنين في المشاركة في القرارات والسياسات التي تؤثر على حياتهم اليومية ومصيرهم، هي حاجة محلية، وتتم الاستجابة لها أولا على المستوى المحلي، ومن طرف الفاعلين المحليين «الذين هم الأكثر أهلية للاستجابة لحاجات المواطنين»،⁹

⁷ - Daniel Schugurensky, "Democratic Innovations and Local Governance: An International Perspective", **Local Government Reconsidered**. Paper 4 (February 25, 2016), p. 03.

⁸ - Agnes Wiedemann et Henda Gafsi (eds.), **La démocratie locale et la participation des citoyens à l'action municipale: Tunisie** (GIZ, CoMun et CFAD, Juin 2014), p.08.

⁹ - Ibid, p. 07.

¹⁰ - The Cities Alliance and United Cities and Local Governments of Africa, **Assessing the Institutional Environment of Local Governments in Africa** (September 2013), p. 14.

_____ التعاون اللامركزي وتكرس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري
تسمى في بعض الدول وفي قوانينها بـ "الديمقراطية الجوارية" ¹¹. Démocratie de proximité.

ثالثا. التعاون اللامركزي كآلية لتكريس الديمقراطية التشاركية:

يرتبط التعاون اللامركزي ارتباطا وثيقا بالديمقراطية التشاركية، سواء من حيث تعدد مشتركات البنية المفهومية بينهما، أو من حيث مساهمة أفعال وترتيبات التعاون اللامركزية في دعم وتكريس المقاربة التشاركية. وهو ما يجعل من التعاون اللامركزي في حد ذاته آلية لتكريس ودعم الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

1. مشتركات البنية المفهومية:

بين بنيتاهما المفهومية، هناك العديد من المشتركات التي تجعل من التعاون اللامركزي آلية لتكريس الديمقراطية التشاركية. ويمكن توضيح ذلك في العناصر التالية:

- تعدد الفاعلين والمشاركة هما جزء أصيل من مفهوم التعاون اللامركزي إذ أن هذا الأخير يُبنى على مقاربة "متعددة الفواعل": فأى مبادرة أو برنامج أو مشروع لامركزي (خاصة في الدول التي تتبنى المقاربة الواسعة للمفهوم)، سيعني بالضرورة أن أطرافا عديدة ستكون مشاركة أو منخرطة فيه، وهو ما يزيد من نسبة المشاركة المواطنة مقارنة بالتعاون المركزي التقليدي الذي يقتصر على مؤسسات مركزية محدودة وعلى كبار المسؤولين. وبالتالي فإن بعث التوأمة والشراكات والتشبيك في إطار الفاعلين اللامركزيين، سيعني بالضرورة تكريس

- من بين الخصائص الأساسية التي يُبنى عليها مفهوم التعاون اللامركزي، والتي يستهدف تحقيقها، هي "الاستجابة للحاجات والأولويات التي تم التعبير عنها بشكل مباشر من قبل سكان إقليم معين"، ¹² وهذا الأخير لا يتم إلا عبر ممارسات الديمقراطية التشاركية.

2. نشاطات التعاون اللامركزي المُكرّسة للمقاربة التشاركية:

تساهم أيضا مبادرات ونشاطات التعاون اللامركزي من حيث طبيعتها وتنظيمها وموضوعها في نشر وتكريس المقاربة التشاركية، ويتضح ذلك من خلال:

- عن طريق "التشبيك" بين الفاعلين اللامركزيين المعنيين بالمقاربة التشاركية، خاصة الجماعات المحلية وتنظيمات المجتمع المدني، يساهم هذا النوع من التعاون في تيسير فهم الأطر القانونية للديمقراطية التشاركية، وفي التعريف بآليات التشاور والمشاركة (المعتمدة أو التي سوف تعتمد) وشرح كيفية عملها واستغلالها بشكل أفضل...¹³

¹² - Silvia Ciacci, Op. Cit, p. 15.

¹³ - نشر هنا على سبيل المثال إلى "الشبكة المغربية للحكامة التشاركية" (REMAGP) التي أنشئت سنة 2015 في إطار برنامج "التعاون البلدي في المغرب" (CoMun)، لتشكل منصة جديدة

¹¹ - La rédaction, « Le cadre juridique de la démocratie participative, du légal à l'extralégal », Le Courrier des Maires, Le 09/02/2009.

التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

وتساهم نشاطات التعاون اللامركزي في تكريس الديمقراطية التشاركية باستهدافها مباشرة، أو بشكل غير مباشرة، عن طريق دعم وترقية عديد الممارسات المرتبطة بمفاهيم ذات صلة، وأبرزها: الديمقراطية المحلية، الحوكمة المحلية (تغلب هذه المقاربة على برامج التعاون اللامركزي التي يرواها ويمولها الاتحاد الأوروبي)، التنمية التشاركية، دعم قدرات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني، تمكين المرأة، تمكين وإشراك الشباب، التنمية الحضرية (بالنسبة لبرنامج التعاون البلدي في المغرب- كومن (CoMun)).

وبالنسبة لمن يفضلون نمط الديمقراطية من الأسفل نحو الأعلى، فإن التعاون اللامركزي يعتبر الوسيلة المثالية لذلك، من خلال المشاريع المصغرة التي يبعثها مع الفاعلين المحليين، التي تتم في إطار مقارنة "التنمية التشاركية"، وتساهم في ترقية الديمقراطية المحلية عن طريق منظمات المجتمع المدني،¹⁶ ومن خلال المزايا التي يتمتع بها في هذا المجال، والمتجسدة في كونه:

- يسمح هذا الشكل من التعاون بالتكريس التدريجي والانتقائي والمحسوب للديمقراطية التشاركية (انتقاء بلديات أو جهات أو مناطق نموذجية)، ويكون هذا مناسبا بالنسبة للدول التي تعتمد مقاربة حذرة ومتحولة بهذا الشأن، وبالتالي يقلل من المخاوف والتحفظات المرتبطة بهذا الشكل من الديمقراطية أو بتطبيقاته المتسرعة والخطئة؛

- يسمح هذا الشكل من التعاون بالنقل الأفقي للتجارب والممارسات الجيدة في مجال الديمقراطية التشاركية داخل الدول وفيما بينها.

¹⁶ - Peter Burnell (Editor), **Democracy Assistance: International Co-operation for Democratization** (London: Routledge, 2000), p. 112.

- من ضمن أشكال النشاطات المتعددة التي يأتي على هيئتها التعاون اللامركزي، نجد: دعم قدرات المواطنين والجمعيات لتصبح جزءا من عملية صنع القرار على المستوى المحلي، فتح الحوار بين السلطات المحلية والمجتمع المدني واستمراره، المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية... وكل ذلك يسهل تعبير المواطنين عن حاجاتهم ومصالحهم¹⁴؛

- من خلال التعاون اللامركزي الذي يُشرك السلطات والجماعات المحلية في التعاون الدولي، يمكن بعث برامج ونشاطات لدعم الديمقراطية المحلية، وخلق روابط وثيقة بين تلك الجماعات والمواطنين، وخلق الحوار والثقة بينها¹⁵؛

- يلعب التعاون اللامركزي دورا تكميليا في تجسيد العديد من مشاريع وبرامج التعاون الدولي في مجال الديمقراطية التشاركية، وذلك عن طريق التوأمة والتشبيك وإقامة البرامج المشتركة بين الفاعلين اللامركزيين المعنيين.

تجمع عدد من البلديات المغربية (14 بلدية) للتبادل في القضايا المتعلقة بالحكمة المحلية والديمقراطية التشاركية. لمزيد من التفاصيل تصفح الرابط التالي:

<http://www.co-mun.net/maroc/les-reseaux-thematiques/remagp-gouvernance-participative>

¹⁴ - Antonella Valmorbidia, **Decentralised cooperation: an added value for Eastern Partnership Countries**, Local Democracy Library series, Issue 01, (ALDA, February 2016), p. 04.

¹⁵ - Antonella Valmorbidia, "Decentralised cooperation and community approach as a tool for a strengthened cooperation between the European Union and Eastern Partnership Countries", paper presented at the Nespacee conference, Kazan, 2017, p. 02.

التعاون اللامركزي وتكرس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

التشاركية وإدماج وإشراك المواطنين في القرار التنموي المحلي.

رابعاً. الإطار المؤسسي للجهود اللامركزية الدولية لإرساء الديمقراطية التشاركية:

وضمن مساهماتها المعتبرة في مجال الديمقراطية التشاركية ودعم التشاركية المحلية، أنشأت هذه المنظمة سنة 2005، لجنة خاصة تعمل على ترقية التعاون في هذا المجال، وهي "لجنة الإدماج الاجتماعي والديمقراطية التشاركية" (CSIPD). وتعمل هذه اللجنة على توجيه جهود المنظمة والحكومات المحلية في مجالي الإدماج الاجتماعي والديمقراطية التشاركية، من خلال إعداد الدراسات والوثائق التوجيهية واقتراح السياسات في المجالات المذكورة.¹⁸

ب. المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية (OIDP):

هذا المرصد عبارة عن شبكة تضم أكثر من 800 مدينة من أكثر من 90 دولة من دول العالم، إضافة إلى كيانات ومنظمات ومراكز بحث... والتي ترغب في معرفة وتبادل وتطبيق تجارب الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي من أجل تعميق ديمقراطية حكم المدن. أنشئ هذا المرصد سنة 2001 في إطار برنامج المفوضية الأوروبية (URB-AL) للتعاون اللامركزي، ويقع مقر أمانته التقنية في بلدية برشلونة.¹⁹

يتعاون المرصد مع منظمة "مدن وحكومات محلية متحدة" منذ 2006، وهو يساهم حالياً في تقديم معلومات ومعارف مبتكرة للحكومات المحلية في مجالات مشاركة المواطن. ويستعين هذا المرصد في أدائه لمهامه بعدة أدوات من بينها "فرق العمل" التي

يؤطر التعاون اللامركزي الدولي في مجال تكريس الديمقراطية التشاركية بإطار مؤسسي وتنظيمي متعدد ومتنوع (حكومات، منظمات حكومية دولية، منظمات غير حكومية، شبكات...). نقتصر هنا فقط، على استعراض الأطر المؤسسية اللامركزية الرئيسية، وعلى أساس الامتداد الجغرافي لمجال النشاط، مع إبراز طابع المؤسسة وأهم صور مساهمتها في هذا المجال.

1. على المستوى العالمي:

تنشط على المستوى العالمي عديد الهيئات الداعمة للتعاون اللامركزي في مجال الديمقراطية التشاركية، أهمها وأوسعها نشاطاً:

أ. منظمة مدن وحكومات محلية متحدة (UCLG):

ترقية "الديمقراطية المحلية" والتضامن تقع في صميم نشاط هذه المنظمة المسؤولة عن تأطير وتطوير النشاط الدولي للجماعات المحلية بما فيها ممارسات التعاون اللامركزي. وقد كانت "الديمقراطية المحلية" من المبادئ المؤسسة للحركة القديمة التي كانت أصل نشأة هذه المنظمة العالمية.¹⁷

واليوم، تعتبر هذه المنظمة "الحكامة المحلية" من بين أهم محاور عملها ونشاطها الدولي، على أنها تعتبر أن الحكامة المحلية لا تكون جيدة إلا إذا ارتكزت على مجموعة من المبادئ والقيم والممارسات والتي أبرزها

¹⁷ - Josep Maria Llop Torné (et al.), *Decentralized cooperation to democratize the cities: Project to improve the institutional capacities of local authorities in Brazil and Mozambique as actors of decentralised cooperation* (UCLG, October 2015), p. 05.

¹⁸ - لمزيد من التفاصيل حول اللجنة ومساهماتها في مجال الديمقراطية التشاركية في مدن العالم، تصفح موقعها الإلكتروني على الرابط التالي: <https://www.uclg-cisdp.org>

¹⁹ - أنظر تفاصيل عن المرصد من على موقعه الإلكتروني على الرابط التالي: <https://oidp.net/en/about.php>

التعاون اللامركزي وتكرس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

وبعث مشاريع تعاون لامركزي متعدد الأطراف في هذا المجال.²⁵

والجمعية حاليا بصدد إنشاء جمعية محلية في تونس سنة 2017، وهي في المرحلة التحضيرية بالنسبة للمغرب، ولديها مشروع إنشاء وكالة أخرى في الجزائر.²⁶

3. على مستوى قارة افريقيا:

على المستوى الإفريقي، تطور أيضا الإطار المؤسسي للتعاون اللامركزي في مجال الديمقراطية المحلية التشاركية، بما يحاكي تطوره على المستوى العالمي، ونشير هنا إلى:

أ. منظمة مدن وحكومات محلية افريقية متحدة (UCLGA):

تجمع هذه المنظمة وتمثل الحكومات المحلية لإفريقيا، وهي عضو مؤسس للمنظمة العالمية للمدن والحكومات المحلية المتحدة، وفرعها في إفريقيا. وتدعم هذه المنظمة الديمقراطية التشاركية من خلال دعم اللامركزية والمحاسبة والحكم الرشيد وعلاقات التعاون وتبادل الخبرات بين الجماعات المحلية الإفريقية فيما بينها، ومع الجماعات المحلية للمناطق الأخرى من العالم. وتقدم هذه المنظمة دعمها الفني

تسمح بتبادل التجارب وإنتاج محتوى ذي فائدة لأعضاء المرصد.²⁰

وعلاوة على المؤسستين الهامتين المذكورتين، هناك عديد المؤسسات الأخرى العاملة في هذا المجال، مثل: التحالف العالمي لمشاركة المواطن "سيفيكوس"،²¹ المنصة الدولية لمشاركة المواطن (IPCP)،²² منظمة "حكومة من أجلكم" (Gov2U).²³

2. على المستوى الأوروبي:

يحوز الاتحاد الأوروبي على إطار مؤسسي متنوع وثرى لمبادرات التعاون اللامركزي في مجال الديمقراطية التشاركية، ويمتد نشاط تلك المؤسسات إلى الجوار الأوروبي وإلى الضفة الجنوبية للمتوسط. ولكن أبرز تلك المؤسسات هي "الجمعية الأوروبية للديمقراطية المحلية" (ALDA).

تعمل هذه الجمعية على ترقية الحكم الرشيد ومشاركة المواطن على المستوى المحلي في أوروبا وفي دول الجوار الأوروبي.²⁴ وتؤدي هذه الجمعية مهمتها المشار إليها، خاصة نشر وترقية الديمقراطية التشاركية، من خلال عدة أدوات وأساليب، من بينها التشجيع على إنشاء وتأطير "وكالات للديمقراطية المحلية" (LDAs)، لتعمل هذه الأخيرة على دعم الديمقراطية المحلية وترقية مشاركة المواطنين من خلال مشاريع تبعثها في بلدانها وعلى مستوى الجماعات المحلية التي تنشط فيها. كما تعمل هذه الوكالات على التشبيك مع بعضها لتبادل الخبرات،

²⁵ - للمزيد من التفاصيل حول مساهمة هذه الجمعية والجمعيات المنضوية تحت لوائها، أنظر:

Antonella Valmorbidia (ed.), **Citizens' participation at the local level in Europe and Neighbouring Countries: Contribution of the Association of Local Democracy Agencies** (Peter Lang, 2014).

²⁶ - أنظر وثيقة "نشاط الجمعية الأوروبية للديمقراطية المحلية في منطقة المتوسط"، متاحة على الرابط:

<http://www.alda-europe.eu/public/allegati/2016/1-MED-Strategy-ALDA-Website-31-03.pdf>

²⁰ - Observatoire International de la Démocratie Participative, **Le Rôle des Associations dans la Participation Citoyenne** (Barcelone: OIDP, 2014), p. 02.

²¹ - <http://www.civicus.org/index.php/who-we-are>

²² - <http://www.ipcp.eu>

²³ - <http://www.gov2u.org>

²⁴ - أنظر الموقع الإلكتروني للجمعية: <http://www.alda-europe.eu/newSite/>

التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري للجمعيات الوطنية للجماعات المحلية أو للجماعات المحلية منفصلة.²⁷

ب. المرصد الدولي للديمقراطية التشاركية في افريقيا (IODPA)

أطلق سنة 2012 ومقره في دكار. يدعم هذا المرصد ويرافق جهود وسياسات تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى العالم، وخاصة إفريقيا، ويتعاون في ذلك مع منظمة مدن وحكومات محلية افريقية متحدة. وتعتبر الديمقراطية التشاركية موضوع النشاط الرئيس لهذا المرصد، حيث تركز جل أهدافه حول دعمها وتبادل الخبرات المرتبطة بها.

أما على صعيد الجهود الفردية للدول، فتضطلع عديد الدول بمهمة نشر الديمقراطية التشاركية وترقية مشاركة المواطن، عن طريق علاقات التعاون القائمة بين الحكومات، وأيضا تلك التي تنسجها هيئاتها اللامركزية مع نظيراتها في الدول النامية.

ومن بين أهم تلك الدول فرنسا، التي تعتبر دوليا كمناصر قوي لللامركزية والحكم المحلي الديمقراطي.²⁸ وتتميز بكثافة وتنوع علاقاتها اللامركزية مع الجماعات المحلية لمختلف دول العالم، خاصة من إفريقيا.

فباعتبارها دولة لامركزية، فهي تولي أهمية كبيرة لنشر اللامركزية والحوكمة المحلية، والتي تركز على الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطن، وتنسق، عن طريق وزارتها للخارجية، برامجها المركزية

²⁷ - للمزيد حول المنظمة ومساهماتها أنظر موقعها الإلكتروني: <http://www.afriquelocale.org>

²⁸ - French Ministry of Foreign Affairs – DGM, **French support for decentralisation and democratic local governance processes** (Paris: French Ministry of Foreign Affairs, 2012), p. 06.

²⁹ - French Ministry of Foreign Affairs – DGM, **Op. Cit**, p. 21.

³⁰ - كلمة وزير الداخلية الجزائري "نور الدين بدوي" على هامش أشغال اللقاء الثالث الجزائري-الفرنسي لأميار ومسؤولي الجماعات الإقليمية (الأربعاء، 25 ماي 2016).

_____ التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

(وزارة الداخلية والجماعات المحلية) بعدها إلى تنصيب فريق عمل لإعداد مشروع قانون خاص بمشاركة المواطن ليضمن لها تأطيرا جيدا ومُتكاملا على المستوى المحلي، وما يزال العمل على إعداده جاريا حتى اليوم.

وفي تطور ملحوظ آخر في هذا المجال، تضمن التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016،³³ عديد التطورات المهمة على صعيد تكريس وترقية مشاركة المواطن، وكان أبرزها: دسترة الديمقراطية التشاركية ودور الدولة المشجع لها لأول مرة في دساتير الجزائر: إزالة مؤسسات الدولة للعقبات التي تحول دون المشاركة الفعلية للمواطنين في مختلف مجالات الحياة العامة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)؛ ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة وترقية المرأة في مناصب المسؤولية؛ ترقية التنافس بين الرجل والمرأة في سوق الشغل؛ ترقية دور الشباب في بناء الوطن وتنمية قدراتهم وتفعيل طاقاتهم؛ دسترة وتكريس الحق في الوصول إلى المعلومة الذي يعتبر شرطا مسبقا للانخراط الفعال للمواطن في الحياة العامة.³⁴

كما أفضى التعديل الأخير إلى اعتماد الدستور لعدد الهياكل الاستشارية ودسترة دورها التشاوري، على غرار: المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للأمن، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الأعلى للشباب، المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيا، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي كهيئة استشارية للحكومة،³⁵ وهو ما اعتبر تعزيزا

طُرحت "الديمقراطية التشاركية" باعتبارها أحد أهم الوسائل والميكانزمات المفيدة في هذا المجال، خاصة على المستوى المحلي.

وفي إطار مقاربات "استعادة الثقة بين المواطن والدولة"، ثم مقارنة "الحكامة المحلية"، عرفت محاولات إرساء المسعى التشاركي عدّة تطورات، خاصة مع موجة "الإصلاحات" التي شرعت فيها الجزائر منذ 2011، فأخذت عبارات الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطن والمواطنة الفاعلة... مكانها الثابت في الخطاب السياسي الرسمي. ثم بدأ التأطير القانوني التدريجي للمقاربة التشاركية من خلال نص قانونا البلدية والولاية³¹ على "استشارة المواطنين في الشأن المحلي"، وكذلك إشراك منظمات المجتمع المدني في أعمال المجالس المحلية المنتخبة، إضافة إلى عديد التدابير التي تضمنتها القوانين الأخرى على غرار قانون توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.³²

ومع عدم تجسيد عديد تلك القوانين، وتواضع مساهمة بعضها الآخر على صعيد المشاركة العامة والدائمة للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني، اهتم الخطاب الرئاسي مباشرة بقضية الديمقراطية التشاركية لتصبح محور عمل ثابت في مخططات عمل الحكومة الجزائرية، ولتعتمد السلطات الجزائرية

³¹ - قانون رقم 10 - 11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ: أول شعبان عام 1432 هـ الموافق 3 يوليو سنة 2011م)؛ قانون رقم 07 - 12 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة بتاريخ: 7 ربيع الثاني عام 1433 هـ الموافق 29 فبراير سنة 2012م).

³² - قانون عضوي رقم 12 - 03 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الأول، الصادر بتاريخ: 20 صفر عام 1433 هـ الموافق 14 يناير سنة 2012م).

³³ - قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق 6 مارس سنة 2016 م يتضمن التعديل الدستوري (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 الصادر بتاريخ: 27 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق 7 مارس 2016 م).

³⁴ - أنظر على التوالي المواد الدستورية التالية: 15، 34، 35، 36، 37، 51،

³⁵ - أنظر: الفصل الثالث من الباب الثالث من الدستور والمخصص للهيئات الاستشارية، المواد من 195 حتى 207.

_____ التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

اللامركزية الجزائرية (خاصة منظمات المجتمع المدني) وبوساطة فاعليه اللامركزيين المتعددين، وأبرزهم تخصصا في هذا المجال "الجمعية الأوروبية للديمقراطية المحلية"(ALDA).

تماشيا مع استراتيجيتها التي تهدف إلى "دعم منظومة الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطنين في كافة أنحاء أوروبا وجوارها"، وبالتعاون مع مجمع تطبيقات التكنولوجيا الهندسية والعلوم (AETS)، وبدعم من المفوضية الأوروبية ووزارة الداخلية الجزائرية، أطلقت جمعية "ألدا" برنامجا لتكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر تحت مسمى "الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطنين على المستوى المحلي في الجزائر". وفي إطاره نظمت الجمعية دورات تدريبية لصالح مسؤولين محليين وقادة منظمات مدنية ليصبحوا مدربين على مستوى مناطقهم، بما سيسهم في تطوير المنظومة الديمقراطية. وتعتزم الجمعية تنظيم دورات أخرى وصياغة "دليل حول مشاركة المواطنين على المستوى المحلي" في الجزائر،³⁷ كما تعترم (مثلما أشرنا سابقا) إنشاء جمعية وطنية للديمقراطية في الجزائر من أجل التشبيك والتنسيق معها في هذا المجال.

- المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي (NDI): يعمل هذا المعهد مع الجزائر منذ سنة 1997 على دعم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمسؤولين المنتخبين من أجل تمثيل جيد للمواطن. كما يعمل مع عديد الشركاء السياسيين المحليين من أجل رأب الهوة بين المواطنين والطبقة السياسية وبناء الثقة وتقوية الحوار البناء والمشاركة. ويستهدف هذا المعهد على وجه الخصوص النساء والشباب من أجل تقوية مشاركتهم، وغايته "المُعلنة" الرئيسية "خلق

لمجالات التشاور وتكريسا للمقاربة التشاركية على مُختلف المستويات.

وتفاعلا مع المبادرات الجزائرية في هذا المجال، أبدى عديد الفاعلين الدوليين (مركزيين ولامركزيين) استعدادهم لمرافقة المسعى الجزائري، والتعاون مع السلطات الجزائرية المركزية والمحلية بشأنه. وهو ما جعل الجزائر تستفيد من الدعم الدولي في مجال تكريس الديمقراطية التشاركية والحكم الرشيد المحلي، وجعل لها عديد الشركاء الدوليين في هذا المجال:

- الأمم المتحدة: تدعم الأمم المتحدة المسعى التشاركي الجزائري، وفق برامج موجهة للسلطات المركزية الوصية (وزارة الداخلية)، وأخرى موجهة للهيئات اللامركزية (الجماعات المحلية والمجتمع المدني)، وتنفذها بشكل خاص عن طريق مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في الجزائر، وكذلك عن طريق صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية (UNDEF).

ومن بين أهم مساهمات صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، يمكن الإشارة إلى ثلاثة برامج أقامها في الجزائر، وبالاتعانة بمنظمات المجتمع المدني الجزائري، وهي: برنامج دعم القدرات والتكوين على القيادة لترقية مشاركة النساء في الحياة السياسية (أفريل 2011-مارس 2013)؛ برنامج "مدرسة الديمقراطية في البلدة" (سبتمبر 2017-فيفري 2019)؛ برنامج "تمكين المواطن من أجل ترقية الحكم الراشد والديمقراطية التشاركية في الجزائر".³⁶

- الاتحاد الأوروبي: من أبرز شركاء الجزائر في هذا المجال، ويقدم عديد المبادرات بالتعاون مع وزارة الداخلية الجزائرية، وأيضا بالتعاون مع الهيئات

³⁷ - أنظر تفاصيل حول مساهمة الجمعية في دعم الديمقراطية التشاركية في الجزائر على الرابط التالي:

http://www.alda-europe.eu/newSite/news_dett.php?id=1866

³⁶ - أنظر تفاصيل حول هذه البرامج على موقع الصندوق الإلكتروني من خلال الرابط التالي:

<http://www.un.org/democracyfund/searchform?sort=asc&order=Project%20Location>

التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

هذه الرؤية، للمساهمة الممكنة للتعاون اللامركزي، تتماشى وتوجهات الوزارة الوصية (وزارة الداخلية الجزائرية) في هذا المجال، حيث أكد "نور الدين بن عايشة" (مدير التكوين بوزارة الداخلية والجماعات المحلية) على "ضرورة التحضير الجيد لإطارات الإدارة البلدية، بالمقام الأول، قبل المرور إلى تكريس المقاربة التشاركية فعليا في الحياة السياسية".⁴⁰

وبالتالي يمكن لفواعل التعاون اللامركزي الدولي والمحلي هنا أن ينضموا إلى جهود الاتحاد الأوروبي ونشاطاته في مجال تكوين المسؤولين والمنتخبين المحليين، وتنظيمات المجتمع المدني الجزائرية على المقاربة التشاركية في التسيير واتخاذ القرار، أو يبعثوا نشاطاتهم الخاصة في نفس المجال، والتي قد تتضمن أيضا المساعدة على إعداد أدلة توجيهية للتسيير التشاركي، وإلهام المشرع الجزائري ولجان التحضير لصياغة أطر قانونية تكرس ديمقراطية تشاركية حقيقية.⁴¹

⁴⁰ - Houari Saaïdia, «Session de formation en partenariat avec l'UE: Préparer l'administration locale à la démocratie participative», *Le Quotidien d'Oran*, le 27 - 02 - 2017.

⁴¹ - تجدر الإشارة هنا إلى أن الاتحاد الأوروبي (وهو أحد أبرز شركاء الجزائر الدوليين في هذا المجال) قد وضع برنامجا لدعم الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، والذي يندرج ضمن إحدى أولويات شراكته مع الجزائر للفترة (2014-2017) والمتمثلة في "إصلاح العدالة ودعم المشاركة المواطنية". هذا البرنامج الذي خصص له مبلغ ثمانية مليون أورو، يستهدف تحسين مشاركة المواطنين في تخطيط وتنفيذ السياسات البلدية للخدمات العامة والتنمية الاقتصادية، وذلك من أجل بلوغ "حوكمة بلدية تشاورية وشفافة ومستجيبة لحاجات المواطن المحلي". وأخذا في الاعتبار السياق الجزائري المذكور (عدم اكتمال الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية)، فقد تضمنت الإجراءات التنفيذية للبرنامج دورات تكوينية تحضيرية على المقاربة التشاركية لصالح المسؤولين الإداريين المحليين ومنظمات المجتمع المدني، وقد نُظمت دورتين في بداية هذه السنة (2017) في كل من وهران وقسنطينة.

فرص أكبر لصُناع القرار والمواطنين للتفاعل على مختلف الجهات، والترقية المستمرة لسياسة استجابية، وتشجيع مشاركة المواطن، وزيادة المحاسبة".³⁸

2. التأثيرات السياقية على المبادرات اللامركزية لتكريس التشاركية

تعجّ البيئة الداخلية والمحلية في الجزائر بعدد العناصر والمركبات السياقية التي تؤثر بطرق مختلفة، على المبادرات والأدوار والمساهمات الممكنة للتعاون اللامركزي (المحلي والدولي) في مجال تكريس وترقية الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطن، نقف هنا عند أهمها:

- عدم اكتمال الإطار القانوني والتنظيمي لمشاركة المواطن:

قانون مشاركة المواطن، وعديد القوانين والنصوص التنظيمية ذات الصلة لم يفرج عنها بعد،³⁹ وهو ما يحد من فعالية المبادرات اللامركزية في هذا المجال، ويحول دون تنفيذ بعضها لغياب التأطير القانوني. كما أنه يجعل مبادراته بسيطة ومحدودة للغاية، وذات طابع اختباري تجريبي، إذا ما سمحت لها السلطات بأخذ طريقها للتطبيق طبعاً، أو قد يجعلها تقتصر على التحضير والتكوين على المقاربة التشاركية بشكل نظري وعام، في انتظار استكمال الإطار القانوني والتنظيمي، وحتى تساهم في تشكيل أرضية ومقاربة مشتركة يستند إليها فيما بعد لتطبيق الإجراءات المرتقبة.

³⁸ - أنظر تفاصيل أكثر حول مساهمة المعهد في دعم الديمقراطية التشاركية في الجزائر من خلال الرابط الإلكتروني التالي:

<https://www.ndi.org/middle-east-and-north-africa/algeria>

³⁹ - وفق تصريح لوزير الداخلية الجزائري (نور الدين يدوي) لإحدى وسائل الإعلام الجزائرية في شهر مارس الفارط (2017)، تكون نسبة التقدم في إعداد القانون قد وصلت 90 بالمائة.

_____ التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

- ضَعْف اللامركزية:

صور وأشكال هذا النوع من التعاون، أي التضامن المحدود جدا بين البلديات على المستوى المحلي، و"التوأمة" على المستوى الدولي.⁴³

عدم كثافة مبادرات هذا التعاون، تقلل من حجم ونوعية المساهمات التي يمكن أن يقدمها للقضايا المحلية في الجزائر، بما فيها تكريس المسعى التشاركي. وكان يمكن التعويض بعض الشيء عن هذا الأمر من خلال التشبيك وإقامة مبادرات التعاون اللامركزي المتعدّد الأطراف، لكن حتى هذا الأخير محدود للغاية في الجزائر.

- أزمة الثقة بين المواطن الجزائري ومؤسسات الدولة:

أزمة الثقة بين المواطن الجزائري ومؤسسات الدولة حقيقة حاضرة على مختلف مستويات الحكم (المركزي واللامركزي)، والسلطات الجزائرية في أعلى مستوياتها (رئاسة الجمهورية) تعترف بوجود هذه الأزمة، وتعمل على التعامل معها منذ عقود، ولكنها حتى اليوم، لا يبدو أنها تحقق نتائج ملموسة وكافية لتصحيح علاقتها بالمواطن.

استمرار هذه الأزمة، له تداعياته المختلفة على جهود التعاون اللامركزي في مجال الديمقراطية التشاركية، إذ أنها تُصعّب من مهمة وجهود تكريس الديمقراطية التشاركية التي ستبدوا عديمة الجدوى، وعبرة عن إجراءات بيروقراطية إضافية في ظل عزوف المواطن وتنظيمات المجتمع المدني عن التفاعل معها.

رغم الصورة العامة الإيجابية التي قد تعطيها عديد التشريعات والتدابير الإجرائية التي اتخذت لصالح التقدم في مسار اللامركزية في الجزائر على مر العقود الأخيرة، إلا أن الجزائر، من الناحية العملية، تبقى "دولة مركّزة"، إذ أن سلطة الوصاية ما تزال قوية على الجماعات المحلية، والتقدم المحرز يكاد يقتصر على البُعد الإداري والخدماتي (اللامركزية الإدارية)، وتحويل الصلاحيات من الهيئات المركزية نحو اللامركزية لم يترافق مع تحويل مناسب للإمكانيات، خاصة البشرية والمالية، ما يجعلها في حالة عجز شبه دائم، ويحول أنظار وتطلعات المواطنين المحليين نحو السلطات المركزية.

مركزية الدولة الجزائرية، تجعل من محاولات التعامل الدولي مع جماعاتها المحلية تحديا كبيرا،⁴² وفي ذات الوقت تُضعف من قدرة تلك الجماعات على الدخول في علاقات تعاون كثيفة حتى في هذا المجال وتجعلها في حدها الأدنى، أو تعطي هامش تدخل كبير للسلطة الوصية (وزارة الداخلية) في هذا المجال، ما يقدم المبادرات المركزية (الموجهة لصالح الهيئات اللامركزية) على المبادرات اللامركزية، وبالتالي يقلل من هامش مساهمة الشكل الأخير من التعاون في مجال تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

- ضَعْف التعاون اللامركزي (المحلي والدولي) للجزائر:

مقارنة حتى بالجارتين تونس والمغرب، تبدو ممارسات ومبادرات التعاون اللامركزي المحلي والدولي للجزائر ضعيفة جدا، وحتى الموجود منها تغلب عليه أبسط

⁴³ - أنظر دراسة حول واقع التعاون اللامركزي الدولي للجماعات المحلية الجزائرية، ومدى تواضعه وغلبة اتفاقات التوأمة عليه:

Essaid Taib, «La coopération décentralisée des collectivités territoriales Algériennes», *Revue Algérienne des Politiques Publiques*, No. 5 (Octobre 2014), pp: 06-35.

⁴² - Lucie Guillet, Najat Zarrouk and Saber Ouchati, *Study on the decentralised cooperation between the regional authorities of the Arab Maghreb* (PLATFORMA and AIMF, 2015), p. 24.

_____ التعاون اللامركزي وتكرس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

"مشاركة المواطنين"، مبررا ذلك بغياب قانون مؤطر، وغياب أطر الحوار والتشاور على المستوى المحلي.⁴⁶

- ضُعب تشاركية الفاعلين التنمويين المحليين:

ضُعب تشاركية الفاعلين التنمويين المحليين (الجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني)، يحثُّ على مبادرات التعاون اللامركزي الدولي استهداف الفاعلين المحليين أولا، بتغيير مقاربة العمل والتسيير لتكون أكثر تشاركية (في إطار ما تسمح به القوانين وهو ليس إطارا واسعا حتى الآن)، ومساعدتها على رفع حسها المدني والمواطني، وبناء واعتماد آليات مشاركة مناسبة...⁴⁷

- ضُعب ثقافة العمل الجماعي وممارسات التشبيك:

ثقافة العمل الجماعي ضعيفة جدا في المجتمع الجزائري، مما انعكس أيضا على واقع عمل الجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، التي تفضّل التحرك المنفرد في الغالب، وتعمل بإمكانياتها ووفق خطتها الخاصة. لذلك لا نجد في الجزائر جمعيات أو شبكات أو مجالس للبلديات أو الولايات، ولا شبكات لمنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني،⁴⁸ كما أن التشبيك مع الجهات النظرية في

ولما كانت مسألة استعادة الثقة بين المواطن الجزائري ومؤسسات الدولة هي مسألة سياسية ومجتمعية وطنية ومحلية بالأساس، فإن دور التعاون اللامركزي "الدولي" هنا سيكون المساهمة في تقديم الخبرة والدعم التقني والفني لإجراءات وتدابير استعادة الثقة بين المواطن وجماعته المحلية، لتبقى فعاليتها بعد ذلك رهينة بإرادة السلطات السياسية في البلاد وحزمها مع المسؤولين المحليين.

كما أنه يمكن أن يكون مُحفزا لمشاركة المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني، على اعتبار أن وجود الشريك الأجنبي، ومساهمته في تمويل وتسيير المشاريع المحلية، يشكل نوعا من الضمانة لفعالية العملية التشاركية، واحترامها لمعايير مشاركة المواطن، وأخذ آرائه ومواقفه بعين الاعتبار عند رسم وتنفيذ "السياسات المحلية".

- ضيق أو شبه غياب فضاءات التشاور:

فضاءات التشاور المحلية غالبا ما تكون مغلقة في وجه تنظيمات المجتمع المدني؛ فعدد أعضائها محدود ومقتصر على الفاعلين المؤسسيين التقليديين وهم المصالح اللامركزية للدولة، وأعوان السلطة.⁴⁴ ولغياب التشريعات، فإن عددا قليلا جدا من البلديات الجزائرية أقامت أطرا للتشاور مع المجتمع المدني (الجمعيات ولجان الأحياء).⁴⁵

ولهذا أعطى تقرير تصنيف الدول الإفريقية حسب البيئة المؤسسية للحكومات المحلية في إفريقيا لسنة 2013، درجة واحد من أربعة للجزائر، وذلك في مؤشر

⁴⁶ - Ibid, pp: 20-21.

⁴⁷ - أنظر بعض التفاصيل حول المجتمع المدني الجزائري وما يعترض مشاركته في التنمية وعلاقاته اللامركزية أو يؤثر عليها، في:

Akerkar Arezki, Op. Cit, pp: 51-54.

⁴⁸ - من المفيد هنا الإشارة إلى أنَّ الجماعات (الحكومات) المحلية للكثير من الدول تتعاون وفق أشكال مختلفة، كما أن لها عدّة طرق لمأسسة وتنظيم تعاونها، وأبرز هذه الطرق هي إنشاء الجمعيات أو الاتحادات الوطنية والإقليمية، أو الشبكات الموضوعاتية. واتخاذ الجماعات المحلية لهذه الأشكال التنظيمية المُنمّية لأداء عملها وللتنسيق فيما بينها وتبادل الخبرات والتجارب... وقد أصبح ذلك توجهها عالميا. أنظر مزيدا من التفاصيل بهذا الشأن في:

⁴⁴ - Citée dans: Akerkar Arezki, «Coopération décentralisée et développement territorial: l'expérience franco-algérienne», **Recherches et Etudes en Développement**, N°03, Décembre 2015, p. 52.

⁴⁵ - The Cities Alliance and United Cities and Local Governments of Africa, **Assessing the Institutional Environment of Local Governments in Africa** (September 2013), p. 21.

_____ التعاون اللامركزي وتكرس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

بما فيها دسترة التعديل الدستوري لسنة 2016 للديمقراطية التشاركية، يكون السياق المحلي قد بدأ يفسح مجالا أكبر لمرافقة هذا التوجه، وأكثر استعدادا للترحيب بالمبادرات والمساهمات الدولية المركزية واللامركزية على وجه الخصوص في هذا المجال.

ويعتبر برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية "كابدال" (CapDel)، وهو ثمرة تعاون ثلاثي بين وزارة الداخلية الجزائرية والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من بين أهم المبادرات التي استجابت للتطور السياقي الجزائري في مجال الديمقراطية التشاركية ومشاركة المواطن. على أن هذا البرنامج الذي يعتبر مبادرة مركزية بالأساس، يأتي لصالح الفاعلين اللامركزيين المحليين، وينفذ بواسطتهم، ويعطي بالتالي حيزا كبيرا للمساهمات اللامركزية ضمنه.⁴⁹

ويتيح ويعطي برنامج "كابدال" للتعاون اللامركزي عديد فرص التدخل والمساهمة في دعم الديمقراطية التشاركية، ويكون ذلك بالأساس من خلال إمكانية المساهمة في التدريب على المقاربة التشاركية، والنقل الأفقي للتجارب والممارسات الجيدة والدروس التي سيتم استخلاصها من تجربة الديمقراطية التشاركية في البلديات العشر النموذجية التي يستهدفها البرنامج، وذلك عبر أدوات التوأمة والتشبيك مع البلديات الجزائرية الأخرى ذات الخصائص والظروف المشابهة.

⁴⁹ - أنظر مختلف التفاصيل المتعلقة بهذا البرنامج في الوثيقة التالية:

Commission Européenne, Décision D'exécution de La Commission du 9.10.2015 relative au programme d'action annuel 2015 en faveur de l'Algérie à financer sur le budget général de l'Union européenne (Bruxelles, le 9.10.2015), ANNEX I: Document d'action pour le "Programme de renforcement des capacités des acteurs de développement local / Communes modèles (CapDel): Démocratie participative et développement local".

الخارج موجود لكنه ضعيف جدا، إذ أن عضوية الجماعات المحلية والهيئات اللامركزية وتنظيمات المجتمع المدني الجزائري في التجمعات والشبكات الدولية الموضوعاتية محدود للغاية.

وضُعب التشبيك، يقلل من حجم ونوعية المساهمات التي يمكن أن يقدمها التعاون اللامركزي عبر هذه الآلية، أي تشارك الأفكار والممارسات الجيدة والنقل الأفقي للتجارب الناجحة في مجال الديمقراطية التشاركية، أو غيرها من مجالات التعاون.

- هاجس "الخصوصية":

في تعاملاتها الدولية، المركزية واللامركزية، تحرص السلطات الجزائرية على أن تتم مراعاة الخصوصية الوطنية، وخصوصية المناطق والأقاليم الجزائرية، وذلك في مختلف الأبعاد خاصة السياسية والاقتصادية والثقافية...

هاجس "الخصوصية" المذكور، له تداعياته الملموسة على مبادرات التعاون الدولي (المركزية واللامركزية) في عدة مجالات، بما فيها مجال الديمقراطية التشاركية؛ ويتعلق الأمر على وجه الخصوص باختيار الفاعلين والشركاء الأكثر قربا ودراية بالواقع المحلي الجزائري (الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والمبادرات الأكثر مرونة والأقل مشروطية سياسية، والتي يتم وضع برامجها ومشاريعها بالتشاور مع الجهات الجزائرية.

العوامل المقيّدة المذكورة، لا تنفي وجود ديناميكية موازية لصالح دعم مساهمات التعاون اللامركزي الدولي في ترقية المقاربة التشاركية وتكريسها. فمع التوجّه الجزائري نحو تبني مسار تشاركي في السنوات الأخيرة، واعتمادها عديد الإجراءات في هذا المجال،

Alba Dakoli-Wilson (et al.), Establishing a Local Government Association "LGA" (Hague, Netherlands: VNG International, 2007).

_____ التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

خاتمة:

- تعميق الإصلاحات السياسية المتعلقة

بالخدمات العامة واللامركزية والجماعات الإقليمية والمجتمع المدني، بما يكسب هؤلاء الفواعل المحليين مزيدا من الصلاحيات والإمكانيات والاستقلالية، ويُمكن لانخراطهم في مبادرات التعاون اللامركزي المحلي والدولي والاستفادة من مزاياه؛

- استكمال الأطر القانونية والتنظيمية للتعاون اللامركزي وللديمقراطية التشاركية والذي من شأنه أن يدعم المساهمات التي يمكن أن يقدمها هذا الشكل من التعاون في هذا المجال؛

- ضرورة أن يتضمن الإطار القانوني الخاص بمشاركة المواطن، الآخذ في البروز، البُعد الدولي للتعاون اللامركزي، ويفسح له هامشا لأداء أدوار أوسع نطاقا وأكثر فعالية، على أن ننتبه إلى بعض الأبعاد القيمية والثقافية التي قد يحملها عادة هذا الشكل من التعاون؛

- دعم حريات التجمع والتنظيم، وثقافة وممارسات التشبيك والمقاربة المتعددة الفواعل، من أجل إنشاء أطر مؤسسية جديدة (جمعيات أو مجالس الجماعات المحلية والشبكات الموضوعاتية لتلك الجماعات والمنظمات المجتمع المدني وبقية الفواعل اللامركزية)، لتلعب بدورها دورا مهما في تأطير وتكثيف التعاون اللامركزي لدعم الديمقراطية التشاركية.

أبرزت المراجعة النظرية، وكذلك التجارب الدولية (خاصة في شرق أوروبا والبلقان وأمريكا اللاتينية) المساهمات المتعددة والنوعية التي يمكن أن يقدمها التعاون اللامركزي (المحلي والدولي) بأشكاله المختلفة في عدّة مجالات وقضايا محلية، بما فيها الديمقراطية التشاركية ودعم مشاركة المواطن، والتي يتميز، وقد يتفوق، فيها عن التعاون الحكومي المركزي (التقليدي).

مساهمات هذا الشكل من التعاون، التي تبدأ من الاستعداد والتحضير وتغيير طرق التفكير والعمل وفق المقاربة التشاركية عن طريق التحفيز والتكوين، ثم المرافقة والمساعدة الفنية من أجل اعتماد أدلة وآليات وميكانيزمات ملائمة وفعالة، فالمبادرة بالمشروع أو تمويل ومرافقة المشاريع المصغرة التي يتم إعدادها وتنفيذها بشكل تشاركي، ويعمل فيما بعد على نقل وتشارك ونشر التجارب والممارسات الجيدة في هذا المجال، مما يسمح بتكريس تدريجي وعملي للديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي.

هذه المساهمات تتأثر بشكل كبير بالسياق المحلي المستهدف، وفي حالة الجزائر فإن البيئة الداخلية والمحلية، بعناصرها التي استعرضناها، تحدّ من حجم ونوعية المساهمة التي يمكن أن يقدمها، ولكنها في ذات الوقت تفسح أمامه فضاءات أخرى للتدخل لدعم قدرات الفاعلين، وترسيخ قيم وسلوكات المواطنة الإيجابية والتشاركية لدى المسؤولين المحليين ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين.

وفي ظل تلاقي التوجهات الرئيسية للسلطات الجزائرية لدعم المقاربة التشاركية واللامركزية، ومزيد من الانفتاح على التعاون اللامركزي المحلي والدولي، ومن أجل تعظيم الاستفادة من هذا التعاون في مجال تكريس الديمقراطية التشاركية، وعلى ضوء نتائج هذه الدراسة، فإننا نوصي بـ:

_____ التعاون اللامركزي وتكرس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

Burnell. Peter (Editor), **Democracy Assistance:**

المصادر والمراجع:

International Co-operation for Democratization (London: Routledge, 2000).

Ciacci. Silvia, **The Partnership with Local Authorities in Responding to Humanitarian Crisis: The case of Lebanon** (Oxfam Italia, September 2014).

Essaid. Taib, «La coopération décentralisée des collectivités territoriales Algériennes», **Revue Algérienne des Politiques Publiques**, No. 5 (Octobre 2014), pp: 06-35.

French Ministry of Foreign Affairs – DGM, **French support for decentralisation and democratic local governance processes** (Paris: French Ministry of Foreign Affairs, 2012).

Guillet. Lucie, Najat Zarrouk and Saber Ouchati, **Study on the decentralised cooperation between the regional authorities of the Arab Maghreb** (PLATFORMA and AIMF, 2015).

Josep Maria Llop. Torné (et al.), **Decentralized cooperation to democratize the cities: Project to improve the institutional capacities of local authorities in Brazil and Mozambique as actors of decentralised cooperation** (UCLG, October 2015).

Observatoire International de la Démocratie Participative, **Le Rôle des Associations dans la Participation Citoyenne** (Barcelone: OIDP, 2014).

Schugurensky. Daniel, "Democratic Innovations and Local Governance: An International

قانون رقم 10 - 11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 ، يتعلق بالبلدية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ: أول شعبان عام 1432 هـ الموافق 3 يوليو سنة 2011م).

قانون رقم 07 - 12 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012، يتعلق بالولاية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، الصادرة بتاريخ: 7 ربيع الثاني عام 1433 هـ الموافق 29 فبراير سنة 2012م).

قانون عضوي رقم 12 - 03 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 يحدد كيفية توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الأول، الصادر بتاريخ: 20 صفر عام 1433 هـ الموافق 14 يناير سنة 2012م).

قانون رقم 16-01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 هـ الموافق 6 مارس سنة 2016 م يتضمن التعديل الدستوري (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 الصادر بتاريخ: 27 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق 7 مارس 2016م).

Adegboye A.A, "Consolidating Participatory Democracy in Africa: The Challenges and the Way Forward", **European Scientific Journal**, vol.9, No.2 (January 2013), pp: 241-251.

Akerkar. Arezki, «Coopération décentralisée et développement territorial: l'expérience franco-algérienne», **Recherches et Etudes en Développement**, N°03, Décembre 2015, pp: 35-61.

_____ التعاون اللامركزي وتكرس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري

Perspective”, **Local Government**

Reconsidered. Paper 4 (February 25, 2016).

The Cities Alliance and United Cities and Local Governments of Africa, **Assessing the Institutional Environment of Local Governments in Africa** (September 2013).

Trettel. Martina (et autres), **Innovation démocratique et démocratie participative dans la région alpine: rapport comparatif** (Bolzano : Eurac Research, 2017).

Valmorbida. Antonella (ed.), **Citizens’ participation at the local level in Europe and Neighbouring Countries: Contribution of the Association of Local Democracy Agencies** (Peter Lang, 2014).

-----, “Decentralised cooperation and community approach as a tool for a strengthened cooperation between the European Union and Eastern Partnership Countries”, **paper** presented at the Nespacee conference, Kazan, 2017.

Wiedemann. Agnes et Henda Gafsi (eds.), **La démocratie locale et la participation des citoyens à l’action municipale: Tunisie** (GIZ, CoMun et CFAD, Juin 2014).